الاوسط، لن تقطع الحوار مع م.ت.ف. وهي لم تبلور سياساتها بعد؛ «فترتيب الاولويات الاميركية لا يرتبط بعامل الوقت»، والاميركيون يحدّدون خريف العام ١٩٨٩ موعداً مناسباً للتحرك السياسي. أي، بمعنى، ان الاميركيين لا يرفضون، نهائياً، طرح خطة اسرائيلية للسلام، بل يريدون «انضاج» مثل هذه الخطة مع الاسرائيليين.

الى هذا، ذكرت الاوساط الاسرائيلية ان قناعة آخذة بالتبلور لدى شامير وارنس بأن الحل السياسي هو الذي سوف «يحرر الجيش الاسرائيلي من مهمة لا يستطيع النجاح فيها. وقد انتهى عهد الكلام واللعب بالالفاظ». وأضافت الاوساط نفسها ان الادارة الاميركية طلبت من شامير تقديم مشروع اسرائيلي للسلام، في اثناء زيارته لواشنطن. وان مشروع شامير هذا سوف يتضمّن: ان يخلي الجيش الاسرائيلي معظم أراضي الضفة الفلسطينية؛ وان تكون السيطرة على الارض ومصادر المياه من صلاحية السلطة الادارية الذاتية؛ وان تكون هذه السلطة ادارة مصغّرة على هيئة حكومة تنبثق من انتخابات حرة (لذلك، لن يكون ممنوعاً ان تشكل كلها من شخصيات محلية تنتمي الى م.ت.ف.) وتشكّل مصدر الصلاحيات، وستكون شبه حكومة لسلطة ذاتية ـ موسّعة تقام في المناطق» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٢٨). وتعزز هذا الاستنتاج أقوال نسبت الى شامير أدلى بها في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧، جاء فيها ان اسرائيل على استعداد للدخول في مفاوضات مع الدول العربية المعنّية بالنزاع، من ضمنها الاردن ومصر والفلسطينيون، وأضاف، ان الدول العربية تستطيع ان تختار ممثلين مؤقتين للفلسطينيين ينضمون في بداية المفاوضات، هذا في حالة اذا لم يكن في الامكان تنظيم انتخابات للادارة الذاتية، من اجل تسوية مرحلية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

وعليه، فان ما يردده شامير وارنس من أقوال عن التطلعات المشروعة للفلسطينيين، هي جزء من «الفاتورة» التي سوف يسدّدها رئيس الحكومة الاسرائيلية لواشنطن، حيث يتمّ هناك «احكام الصفقة». والصفقة ـ حسب جهات اسرائيلية ـ سوف لا تتضمّن «دولة فلسطينية، لكنها لن تتضمّن، أيضاً، كلاماً عن حق... [اليهود] في ' أرض ـ اسرائيل ' الكاملة... والاستراتيجية التي تتبلور في أوساط شامير هي، اذاً، مبنيّة على معارضة الادارة الاميركية للدولة الفلسطينية، وعلى فكرة ازالة هذا الهدف بواسطة تسوية مرحلية» (ماركوس، **المصدر نفسه**).

محمد عبد الرحمن